

ملخص بحث (تأسيس الشركات الوقفية)

للباحث خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي

القاضي في المحكمة العامة بمكة المكرمة

عضو مجلس نظار أوقاف الشيخ سليمان بن عبدالعزيز الراجحي

إعداد

أديب بن محمد المحيذيف

تحدث الباحث في البداية عن أهمية بحث هذا الموضوع من خلال الآتي :
أولاً : حاجة الجهات الرسمية المعنية بصناعة الأنظمة وصياغة اللوائح إلى طرح مثل هذا النوع من الموضوعات

ثانياً: أن السوق بحاجة إلى معرفة كيفية التعامل مع هذا النوع من الشركات على أنه وقف، كونه يتعامل مع سوق العمل و يتلقى التمويلات ويقدم القروض، مما يترتب عليه جملة من الآثار الفقهية كالرهن والضمان، وغيرها من الأحكام الأخرى .

ثالثاً: حاجة العاملين في الشركات الوقفية إلى بيان بعض الأحكام الشرعية والتي تنظم العلاقة بين المنتمي للشركة الوقفية ومال الشركة وأحكام بالانتفاع بالمال الموقوف أو أجور العاملين، وتكاليف التشغيل والصيانة .

رابعاً: أن تلك الشركات الوقفية لا تخلو من استثمارات داخلية وخارجية ومراعاة كون تلك الشركات هي أوقاف قبل اتخاذ قرار الاستثمار وتحديد نسبة الاستثمار من ريع الوقف وما يتعلق بأدوات استثمار الوقف وإدارة المخاطر .

خامساً: وجود إشكال فقهي يرد على أصحاب القرار في الشركات في تحديد العين الموقوفة أو الأصل الموقوف عند وقف الشركة.

سادساً: تأثير أدوات الإدارة المعاصرة على أحكام الناظر على الوقف منها ما يتعلق بقرارات الجمعية العامة أو توصيات مجالس الإدارات بخصوص الأرباح والخسائر، وتوزيع الأرباح من عدمها، وحوكمة الشركات وغيرها .

وقد قسم الباحث ورقته إلى تمهيد وثلاثة مباحث ولعلي أتجاوز التمهيد وإبدأ بالمباحث مباشرة حيث تكلم في المبحث الأول عن التعريف بالشركة الوقفية وأنواعها وخصائصها وتكلم في المبحث الثاني عن الذمة المالية للشركة الوقفية وطرق تملكها للأصول وملكيتهما والتوصيف الفقهي لموجوداتها

وتكلم في المبحث الثالث عن إجراءات وشروط تأسيس الشركة الوقفية من خلال الإجراءات وعلاقة الصك الوقفي بالنظام الأساسي وشروط وضوابط تأسيسها

في المبحث الأول عرف الباحث الشركة الوقفية بأنها عقد مشاركة في رأس المال بين وقفين أو أكثر في مشروع يستهدف الربح لتسييل الربح الناتج منها

ثم تطرق الباحث لأنواع الشركات الوقفية وأنها إما شركة وقفية مساهمة مقفلة، أو شركة وقفية ذات مسؤولية محدودة وأن الأنواع الأخرى لا تتوافق مع ماهية الوقف لأن الوقف لا يوهب ولا يباع ولا ويورث ولا يصح تداول أسهمها بيعاً أو شراءً وكذلك أن الوقف له ذمة مالية مستقلة وأهليته المالية لا تتجاوز الحدود التي قررها الشرع ، ثم أسهب الباحث في ذكر تفاصيل الشركة المساهمة والشركة المحدودة

بعد ذلك تطرق الباحث لخصائص الشركة الوقفية ومن أبرزها الآتي :

- ١- انتفاء العنصر الشخصي في ملكية الشركة.
- ٢- جميع الشركاء في الشركة الوقفية هي كيانات وقفية.
- ٣- الشركة الوقفية شركة أموال.
- ٤- مسؤولية الوقف الشريك في الشركة الوقفية تكون بقدر حصته من رأس المال.
- ٥- عدم قابلية الحصص أو الأسهم للتداول.

ثم ذكر الباحث الفرق بين الشركة الوقفية والشركة التجارية من الآتي :

- ١ - انتفاء العنصر الشخصي في ملكية الشركة الوقفية ، بخلاف الشركة التجارية التي قد تضم شخصيات عادية اعتبارية
- ٢- لا يمكن أن تكون الشخصية الاعتبارية في ملكية الشركة الوقفية سوى أوقاف أو كيانات أو سجلات تملكها أوقاف، بخلاف الشركة التجارية فإن الشخصيات الاعتبارية في ملكية الشركة قد تكون من الأوقاف وقد تكون من شركات أو مؤسسات تجارية قائمة أو مؤسسات وهيئات حكومية وغيرها.
- ٣ - يلزم في تأسيس الشركة الوقفية وجود رأس مال موقوف، بخلاف الشركة التجارية فقد تكون شركة أموال أو شركة أعمال بلا رأس مال، مثل شركة الأبدان.
- ٤- تتم إدارة الشركة الوقفية من خلال ناظر أو مجلس نظارة بخلاف الشركة التجارية التي تدار بواسطة مجلس إدارة .
- ٥ - توزع الأرباح في الشركة الوقفية على مستحقين يحددهم الواقف في صكوك الوقفية، بخلاف الشركة التجارية فإن الأرباح تستحق للشركاء .

في المبحث الثاني تحدث الباحث عن الذمة المالية للشركة الوقفية

وتكلم عن طرق تملك الأصول للشركة الوقفية من خلال الوسائل الآتية :

أولاً: تملك الشركة الوقفية للأصول ابتداء كرأس مال للشركة أثناء عقد التأسيس، من الوقف مباشرة أو من السجل التجاري المملوك للوقف .

ثانياً: تملك الشركة الوقفية للأصول بشراء أصول عينية كعقارات ونحوها، أو الاستحواذ على حصص في شركات أخرى .

ثالثاً: تملك الشركة الوقفية للأصول بالهبة أو التبرعات .

ثم تحدث الباحث عن ملكية الشركة الوقفية وذكر اتفاق أهل العلم على أن الوقف إذا كان على جهة فإن العين الموقوفة تنتقل إلى حكم ملك الله تعالى، واختلفوا في ملكية العين الموقوفة إذا كانت على معين، على أربعة أقوال ورجح الباحث أن العين الموقوفة تنتقل ملكيتها إلى حكم ملك الله تعالى وهو قول الجمهور

بعد ذلك تحدث الباحث عن التوصيف الفقهي لموجودات الشركة الوقفية وذكر أن الشركة الوقفية تتكون من شريكين فاكثر ومن عقد تأسيس ومن استثمارات متنوعة تملكها الشركة إما بالشراء أو التبرع أو الهبة وأن كل ما تملكه الشركة الوقفية من تلك الاستثمارات والخدمات والمنافع، هو ملك لها بشخصيتها الاعتبارية، لها الحق في الحفاظ عليه باستثماره بيعا وشراء، ونقلًا واستبدالًا، وتطويرًا وتوسعا وتقلصًا، حسب ما هو معمول به في الأعراف التجارية وأنظمة الشركات .

في المبحث الثالث تحدث الباحث إجراءات وشروط تأسيس الشركة الوقفية وفق المعمول به في المملكة العربية السعودية وبين أن إجراءات تأسيس الشركة الوقفية يتم عبر الآتي :

أولاً: يقوم الواقف بتحديد الأصل المراد وقفه، مثبتاً في ذلك ملكيته له، محددًا مصارفه وضوابط تنميته، مسمياً لناظره، مبيناً لاختصاصاته وصلاحياته وأحكامه.

ثانياً: ينص الواقف في شرطه على حق الوقف بتأسيس كيانات من مؤسسات وشركات تكون مملوكة للوقف بالكامل، أو الاشتراك مع الغير في تأسيس تلك الكيانات، مبيناً أحكام ممثليها، وشروط تصفيتها أو الانسحاب منها، وضوابط زيادة أو خفض رأس مالها.

ثالثاً: يثبت الواقف ذلك شرعاً لدى الجهة المختصة "محكمة الأحوال الشخصية"، ويصدر بذلك صكاً للوقف.

رابعاً: يقوم الناظر على الوقف باستخراج سجل تجاري للوقف من الجهة المختصة "وزارة التجارة والصناعة"، ويكون السجل التجاري مملوكاً لصك الوقفية ذو الرقم والتاريخ.

خامساً: يدون في السجل التجاري اسم مالكة وهو صك الوقفية، ويدون اسم المدير وهو الناظر أو وكيله.

سادساً: يبرم السجل التجاري عقد مشاركة مع سجل تجاري آخر، مملوك لصك وقفي آخر، من خلال عقد تأسيس، يبين فيها نوع الشركة، ونشاطها، وحصة كل شريك، وغيرها من الأحكام .

سابعاً: تصدر جهة الاختصاص "وزارة التجارة والصناعة" قراراً بالموافقة على تأسيس الشركة الوقفية، ويتم نشر ذلك رسمياً حسب الأنظمة والتعليمات المتبعة.

ثم تطرق الباحث للعلاقة بين صك الوقفية وبين عقد التأسيس وبين أن صك الوقفية هو بمثابة النظام الحاكم على عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة، ولا يصح أن يصاغ في العقد أو النظام ما خالف شرط الواقف في الصك.

فلو شرط الواقف مثلاً أن لا يستثمر الوقف في القطاع الزراعي أو الصناعي مثلاً؛ فإنه إذا نص في عقد التأسيس على استثمار الشركة أحد هذين النشاطين كان هذا العقد مخالفاً لشرط الواقف، وتترتب عليه الأحكام الشرعية.

وختم الباحث بحثه بالحديث عن شروط وضوابط تأسيس الشركة الوقفية وأنها كالاتي :
أولاً: أن يكون الشريك وهو الوقف ناجزاً قد اكتمل شروطه، وصدر له صك شرعي بذلك .
ثانياً: أن يكون في تأسيس الشركة الوقفية مصلحة لأصل الوقف وتنمية له .
ثالثاً: أن ينص في تأسيس الشركة الوقفية على نوعها وما يدل على وقفيتها، لمراعاة ضوابط مسؤوليتها وأحكام زكاتها.

رابعاً: أن يكون رأس مال الشركة معلوماً وحاضراً، سواء كان من النقود أو العروض.
خامساً: أن يكون رأس مال الشركة محبساً، ولا يباع إلا وفق أحكام النقل والاستبدال للأوقاف.

هذا والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد